مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية
المجلد: 03/ العدد: 02/ديسمبر 2019 ، ص177– 196

البنوك الإسلامية وتطبيق معايير بازل III

– دراسة حالة مصرف الراجحي السعودي–

Islamic banks and the application of Basel III standards
Case Study of Al Rajhi Bank

[1] ط.د طلال عباسي جامعة سوق أهراس
جامعة سوق أهراس –الجزائر–
مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية
Abassitalel1994@gmail.com

[2] ط.د فطيمة الزهراء فنازي
جامعة أم البواقي –الجزائر–
مخبر المحاسبة المالية الجباية والتأمين
timafen932@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/09/.11 تاريخ القبول: 2019/11/05

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى مسايرة البنوك الإسلامية للإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3 وكذا معرفة الجهود المبذولة من طرف بعض الهيئات المالية الإسلامية بإعداد معايير شرعية مناسبة لطبيعة عمل البنوك الإسلامية، حيث تضمنت الدراسة دراسة حالة لأحد ابرز البنوك الإسلامية وهو بنك الراجحي السعودي من خلال تتبع مختلف تطبيقاته لمعايير اتفاقية بازل 3 ، وخلصت إلى جملة من النتائج أبرزها أن بنك الراجحي يسعى لتأكيد وتعزيز مكانته الدولية من خلال تطبيق معايير بازل الدولية.

الكلمات المفتاحية : اتفاقية بازل 3، البنوك الإسلامية، التنظيم الاحترازي، مصرف الراجحي.

تصنيف JEL: G21/ G32/ G38/ G39

Abstract:
This study aims to find out the extent to which Islamic banks are in line with the reforms mentioned in Basel III, as well as the efforts exerted by some Islamic financial institutions to prepare appropriate standards for the nature of the work of Islamic banks. Its various applications to Basel III standards have resulted in the following:
Keywords: Basel III, Islamic banks, prudential regulation, Al Rajhi Bank.
JEL classification codes: G21/ G32/ G38/ G39

[1] طلال عباسي، Abassitalel1994@gmail.com

1. مقدمة :

لقد حققت الصناعة المالية الإسلامية عامة وقطاع الصيرفة على وجه الخصوص نموا وانتشار واسعا على الساحة المالية الدولية، خاصة بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما صاحبها من أثار وخيمة على القطاع البنكي العالمي، أين كشفت هذه الأزمة عن هشاشة هذا الأخير رغم كل الجهود المبذولة في سبيل حمايته من مختلف الصدمات والمخاطر، على عكس البنوك الإسلامية التي كان تأثرها بتداعيات الأزمة ضعيفاً ومحدودا.

وبما أن البنوك الإسلامية جزء لا يتجزأ من النظام البنكي العالمي فيتوجب عليها البحث عن كيفية إدارة هذه المخاطر والتقيد بالمعايير الرقابية الدولية والتي من أهمها مقررات لجنة بازل وخاصة الإصلاحات الأخيرة منها "بازل 3"، فرغم أن الاتفاقية صممت خصيصا للبنوك التقليدية ونصوصها مستمدة من مبادئ عمل هذه البنوك، لكن نجد مؤسسات الحوكمة المالية الإسلامية العالمية والتي من أهمها مجلس الخدمات المالية الإسلامية تسعى دائما إلى ضبط المعايير الدولية بضوابط شرعية تتماشى مع طبيعة ومبادئ المالية الإسلامية مما يحسن مستوى أداءها ويعزز ثقة العملاء فيها ويزيد من قوة مركزها في السوق المصرفية الدولية.

ويعتبر الراجحي من المصارف الإسلامية الكبرى في العالم والذي يسعى لاكتساب السمعة الدولية من خلال محاولة تطبيق معايير بازل الدولية.

❖ **إشكالية دراسة:** مما سبق يمكن صياغة إشكالية الدراسة من خلال طرح السؤال التالي:

ما مدى مسايرة البنوك الإسلامية للإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3 ؟

انطلاقا من التساؤل الرئيسي تم وضع الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما مدى مساهمة مجلس الخدمات المالية الإسلامية في تكييف البنوك الإسلامية مع معايير بازل 3 ؟
- ✓ ما هو واقع تطبيق مصرف الراجحي لمعايير بازل 3 ؟

❖ **فرضيات الدراسة** :من اجل الإجابة على التساؤل المطروح، تم اعتماد فرضية أساسية مفادها أن بنك الراجحي وكغيره من البنوك الإسلامية ليس بمعزل عن التطورات الدولية، لذا فهي تسعى لتطبيق بنود اتفاقية بازل 3 انطلاقا من التنظيمات المعمول بها في المملكة العربية السعودية.

❖ **أهداف الدراسة** : إن الهدف من الدراسة هو معرفة توجهات البنوك الإسلامية نحو تطبيق معايير بازل 3، من خلال الجهود التي تبذلها المؤسسات الفعالة في المالية الإسلامية من أجل تكييف تلك المعايير الدولية بما يتماشى والبنوك الإسلامية.

❖ **منهج الدراسة:** من خلال دراستنا للموضوع التمسنا اللجوء إلى **المنهج الوصفي التحليلي** والذي كان استخدامه ضرورة حتمية راجعة لطبيعة الموضوع الذي يتطلب تقديم وصف لمعايير بازل الجديدة وكذا تكيف المؤسسات الإسلامية معها وكذا **منهج دراسة حالة** والذي قمنا من خلاله في تحليل واقع تطبيق مصرف الراجحي للمعايير الجديدة لبازل.

❖ **تقسيمات الدراسة:** من أجل الإجابة على التساؤل المطروح وللإحاطة بمختلف جوانب الدراسة تم تقسيمها إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مضمون إصلاحات اتفاقية بازل 3

المحور الثاني: البنوك الإسلامية ومقررات اتفاقية بازل 3

المحور الثالث: واقع تطبيق مصرف الراجحي لمعايير بازل 3

2. مضمون إصلاحات اتفاقية بازل3

تعتبر اتفاقية بازل 3 أخر إصلاح بنكي دولي صادر عن لجنة بازل الدولية في سبيل تعزيز صلابة وسلامة البنوك في ظل الأزمات.

1.2 النشأة وأسباب الظهور: لقد جاءت معايير"بازل 3" كرد فعل لتداعيات الأزمة المالية العالمية 2008، وذلك بعد انهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية وإثبات قصور وفشل معايير"بازل 2" في حماية الأنظمة البنكية، أين رأت لجنة بازل للرقابة المصرفية أنه من الضروري التفكير في إجراءات تحفظ سلامة النظام البنكي العالمي حيث تعتبر هذه الإصلاحات بمثابة استكمال للجهود التي تبذلها اللجنة لتحسين أطر القواعد التنظيمية للبنوك، أين قامت بإجراء مجموعة من التعديلات على اتفاقية بازل 2 وذلك من خلال إصدار وثيقتين الأولى "الإطار الدولي للعمل الإشرافي لتعزيز مرونة البنوك والقطاعات المصرفية في مختلف دول العالم"، والثانية " إطار العمل الدولي لقياس مخاطر السيولة، معاييرها وكيفية قياسها والرقابة عليها" في ديسمبر2010، واصطلح عليها باتفاقية بازل 3، والتي دخلت حيز التنفيذ مطلع سنة 2013 عبر مراحل تمتد إلى غاية 2019 وذلك لتعزيز قدرة رأس المال، إضافة إلى تحسين إدارة المخاطر

والحوكمة، وكما تضمنت الاتفاقية قواعد خاصة بعمل البنوك الكبيرة ذات التأثير العالي على الاقتصاد العالمي، وذلك بسبب الانتشار السريع للأزمات بين الدول عبر قنوات الاتصال الناتجة عن العولمة المالية.(**طبيبل وبومدين 2018، ص 112**)

2.2 أهداف اتفاقية بازل 3: تسعى مقررات بازل 3 إلى تعزيز القوانين والرقابة وإدارة المخاطر ومن ثم تحقيق السلامة المصرفية، حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر بعضها فيما يلي: (**عياش والعايب، 2018، ص84**)

- ✓ تحسين مرونة القطاع البنكي العالمي من خلال تقوية قدرته على امتصاص الصدمات الناتجة عن الضغوطات المالية والاقتصادية؛
- ✓ تحسين فعالية الرقابة الاحترازية تجاه المخاطر من خلال معايير كفاية رأس المال ومعايير تسيير السيولة لتمكين السلطات الرقابية والبنوك من مواجهة أي أحداث مفاجئة؛
- ✓ تحسين أساليب تسيير المخاطر في ظل أسس الحذر والابتكار، وتحقيق توازن بين المخاطر ومستوى الأموال الخاصة ودفع البنوك إلى تطبيق مبادئ الحوكمة لترشيد الإدارة والنظم الداخلية التي تعمل بها؛
- ✓ اقتراح معايير دولية تتعلق بسيولة البنوك إلى جانب المعايير الخاصة بالملاءة والتي من شأنها تعزيز استقرار النظام المالي العالمي بإحداث تنسيق حسن بين السلطات الرقابية في تقييم مستويات السيولة.

3.2 أهم تعديلات اتفاقية بازل3

ترتكز الاتفاقية على مجموعة من القواعد الجديدة وهي كالتالي:

1.3.2 متطلبات أعلى من رأس المال وجودة أفضل: نصت مقررات بازل 3 على رفع وتحسين نوعية الأموال الخاصة في البنوك، وذلك لتعزيز قدرتها على امتصاص الخسائر والتحكم في التسيير في فترات الضغط، لهذا تم إدخال تغييرات على تعريف رؤوس الأموال الخاصة وإدخال مفاهيم جديدة على معيار كفاية رأس المال، يمكن تلخيصها في النقاط التالية: **(Centre d'analyse stratégique, 2011,p 05)**

- ✓ إلزام البنوك الرفع من الشريحة الأولى لرأس المال (رأس المال الأساسي)، والذي يعتبر الجزء الأكثر متانة والذي يمكن أن يستوعب الخسائر وهو من المستوى الأول ويتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها من 2% في بازل2 إلى 4.5% على الأقل من أصولها

التي تكتنفها المخاطر، وتكوين احتياطي جديد منفصل لأغراض التحوط يتألف من أسهم عادية ويعادل 2.5% من الأصول، أي أن البنوك يجب أن تزيد كمية رأس المال الممتاز الذي تحتفظ به لمواجهة الصدمات المستقبلية إلى نسبة 7% ، إضافة إلى رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال، حيث أن العمل بهذه الإجراءات بدأ تدريجياً اعتباراً من جانفي 2013 وصولا إلى 2015 وتنفيذها بشكل نهائي في عام 2019.

- ✓ وبموجب الاتفاقية يجب على البنوك أن تحتفظ بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0 و2.5% من رأس المال الأساسي (حقوق المساهمين)، حيث قد كشفت الأزمة المالية لسنة 2008 عن مشكلة تدني مستوى جودة الائتمان في ميزانيات البنوك وخاصة بعد فترة من نمو القروض بمستوى عالي، ويضمن رأس المال التحوطي امتصاص الخسائر بشكل تام على أن يتم تطبيق ذلك وفقا للظروف المحلية لكل بلد.
- ✓ متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال: حيث أن النقطة المحورية للإصلاح المقترح هي زيادة نسبة كفاية رأس المال من% 8 إلى% 10.5 وتركز الإصلاحات المقترحة أيضاً على جودة رأس المال إذ أنها تتطلب قدراً أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

ويلخص الجدول التالي أهم الإصلاحات الواردة في اتفاقية بازل 3 والمتعلقة بتحسين ورفع جودة رأس المال:

الجدول رقم 01: متطلبات رأس المال ورأس المال التحوط وفق مقررات بازل3

	حقوق المساهمين	رأس المال الفئة 1	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى لنسبة رأس المال عالي الجودة من حقوق المساهمين	**%4.5**	**%6**	**%8**
رأس مال التحوط	**%2.5**		
الحد الأدنى + رأس مال التحوط	**%7**	**%8.5**	**%10.5**
رأس مال التحوط لمواجهة التقلبات الدورية	**%2.5 – 0**		

source : Bank For International Settlements, Basel III: A Global Regulatory Framework For More Resilient Banks And Banking Systems, Basel Committee On Banking Supervision, December 2010 (Rev June 2011), p 64.

2.3.2 إدارة السيولة: تعتبر مشكلة السيولة من بين أهم المشاكل التي واجهتها البنوك التجارية خلال الأزمة المالية الأخيرة، إن لم تكن من بين الأسباب الرئيسية في نشأتها حتى أن البعض أطلق عليها أزمة السيولة، لدى ركزت قواعد بازل 3 على إدارة مخاطر السيولة وذلك من خلال اعتماد مؤشرات ومعايير جديدة يجب على البنوك الوفاء بها، وقد اقترحت الاتفاقية اعتماد نسبتين للوفاء بمتطلبات السيولة: **(بن بوزيان وآخرون، 2011)**

- **نسبة السيولة القصيرة الأجل(LCR):** وتحسب بنسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوماً من التدفقات النقدية لديه، ويجب أن لا تقل عن 100%، وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا في حال طرأت أي أزمة، وتحسب هذه النسبة انطلاقا من المعادلة التالية:

$$LCR = \frac{\text{الاصول السائلة عالية الجودة}}{\text{صافي التدفقات النقدية الصافية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

- **نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR):** لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، والهدف منها توفير موارد سيولة مستقرة للبنك وتحسب بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية إلى استخدامات هذه المصادر الأصول)، ويجب أن لا تقل عن 100% وتحسب هذه النسبة انطلاقا من المعادلة التالية:

$$NSFR = \frac{\text{الموارد المستقرة المتاحة لسنة}}{\text{الحاجة للتمويل المستقرة لسنة}} \geq 100$$

3.3.2الرافعة المالية: وقد أضافت بازل 3 معيار جديد وهو الرافعة المالية، وتمثل الأصول داخل وخارج الميزانية بدون اخذ المخاطر بعين الاعتبار إلى رأس المال من الشريحة الأولى، وهذه النسبة يجب أن لا تقل عن 3%، وتم وضع فترة إشراف تجريبية بين جانفي 2013 وحتى بداية 2017، وبناءً على نتائج هذه الفترة الإشرافية تم إدخال التعديلات النهائية على هذه النسبة في النصف الأول من سنة 2017، ليتم تطبيقها فعليا في بداية سنة 2018 (**السبئي، 2016، ص 184**)، وبدأ تطبيقها في 1 جانفي 2018 بصفة نهائية، كما أن مؤشر معدل الرافعة المالية سوف يساعد على تكوين عملية البناء للملاءة الزائدة في النظام بنكي ولمراعاة

القابلية للمقارنة فإن تفاصيل هذا المؤشر سوف يكون متوافقا عليها دوليا بما في ذلك المعالجات المحاسبية. **(بريش، 2013، ص 39)**

كما أقرت اللجنة أيضا ضرورة اعتماد اختبارات الضغط كأدوات لإدارة المخاطر، إذ تساعد البنوك على التنبؤ بالنتائج السلبية غير المتوقعة للمخاطر، وتحدد مقدار رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حالة حدوث صدمات كبيرة وعليه فإن اختبار الضغط أصبح بموجب هذه الإصلاحات الجديدة يمثل أداة أساسية ومكملة لمقاربات ومقاييس إدارة المخاطر.

4.3.2 الشفافية وانضباط السوق: ألزمت اللجنة البنوك في إطار توصياتها الجديدة بضرورة الإفصاح عن العناصر المكونة للأموال الخاصة القانونية والتخفيضات المطبقة، كما أوصت بضرورة نشر البنوك عبر موقعها الالكتروني كل الخصائص الخاصة بالأدوات التي تدخل في تكوين الأموال الخاصة إضافة لإجبارها على الإفصاح اليومي والدقيق والواضح حتى يسمح للمتعاملين في السوق وإجراء تقييم دقيق وملائم لممارسات البنوك. **(نجار، 2013، ص 284)**

3. البنوك الإسلامية ومقررات اتفاقية بازل 3

يعد تقيد البنوك الإسلامية بمعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية أحسن طريقة لتطبيق معايير "بازل 3"، هذا الأخير الذي يحاول في كل مرة تطويع المعايير الدولية مع طبيعة العمل المصرفي الإسلامي حيث أنه منذ صدور اتفاقية بازل 3، بدأ خبراء الصرفية الإسلامية يطرحون تساؤلات حول مدى ملائمة هذه المعايير للبنوك الإسلامية وكيفية تكييفها بما يتناسب وطبيعة عمل هذه البنوك، حيث أن لجنة بازل عند إقرارها معايير الاتفاقية بإصدارتها الثلاث لم تراع خصوصية النشاط المصرفي الإسلامي، ما دفع لجنة كفاية رأس المال المنبثقة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، لتقديم صيغ متوافقة مع مقررات لجنة بازل من جهة ومع طبيعة عمل البنوك الإسلامية من جهة أخرى، حيث أن هذه الهيئات تسعى إلى ضبط المعايير الدولية بضوابط شرعية تمنع البنوك الإسلامية من مخالفة الأحكام والمبادئ التي قامت عليها، وسنحاول في العنصر الموالي إعطاء لمحة موجزة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية، أما هيئة المحاسبة والمراجعة فهي ليست معنية كثيراً بمعايير بازل، لأنها تصدر معايير محاسبية وشرعية وليس معايير حيطة وحذر مثل كفاية رأس المال التي يعنى بها مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

1.3 نبذة موجزة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB):

هي هيئة دولية أسست في 3 نوفمبر 2002، في كوالالمبور بماليزيا وبدأت نشاطها رسمياً في 10 مارس 2003، وهو عبارة عن إتحاد للبنوك المركزية والسلطات المالية وغيرها من المؤسسات المسؤولة عن الإشراف على المعاملات المصرفية الإسلامية، وتنظيمها جاء استجابةً للأهمية المتزايدة للصناعة المالية الإسلامية، وقد اشتركت في تأسيس هذا المجلس مجموعة من البنوك المركزية للدول التالية: ماليزيا، السعودية، أندونسيا، إيران، الكويت، باكستان والسودان ومصرف التنمية الإسلامي، مهمته هي تطوير وتعزيز صناعة الخدمات المالية الإسلامية، وذلك بإصدار معايير رقابية ومبادئ إرشادية لهذه الصناعة والتي تضم قطاع البنوك، سوق المال، والتكافل عن طريق صياغة معايير جديدة أو تكييف المعايير الدولية القائمة مع أحكام الشريعة ومبادئها والتوصية باعتمادها، حيث إن المعايير التي يعدها مجلس الخدمات المالية الإسلامية تتبع إجراءات مفصلة تم وصفها وثيقة "الإرشادات والإجراءات لإعداد المعايير والمبادئ الإرشادية"، كما يقوم مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإعداد بحوث ودراسات تتعلق بمختلف جوانب الصناعة المالية الإسلامية. (**الموقع الرسمي لـ IFSB**)

وبلغ عدد أعضاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية حتى أفريل 2019، 182 عضواً، يمثلون 79 سلطة تنظيمية ورقابية و8 منظمات حكومية دولية، و95 منظمة فاعلة في السوق (المؤسسات المالية والشركات المهنية والاتحادات النقابية)، يعملون في 57 دولة، ويعد عمل مجلس الخدمات المالية الإسلامية متمما لعمل لجنة بازل للرقابة المصرفية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية والاتحاد الدولي للمشرفين على التأمين، ويهدف مجلس الخدمات المالية الإسلامية من خلال نشاطه إلى تحقيق جملة من الأهداف نوجز بعضها في ما يلي: (**الموقع الرسمي لـ IFSB**)

- ✓ العمل على تطوير صناعة خدمات مالية إسلامية على نحو قوي وشفاف من خلال تقديم معايير جديدة أو ملائمة معايير دولية قائمة متسقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية؛
- ✓ تقديم الإرشادات العامة الآليات الإشراف الفعال وطرق تطبيقه في المؤسسات التي تقدم منتجات مالية إسلامية ولتطوير معايير لصناعة الخدمات المالية الإسلامية تساعد في تحديد وقياس وإدارة المخاطر وكذا تأسيس قاعدة بيانات للبنوك الإسلامية والمؤسسات المالية وخبراء صناعة الخدمات المالية الإسلامية؛
- ✓ معالجة الهياكل والمكونات الخاصة بالمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية بما

يتفق مع الشريعة الإسلامية والتي لم تعالجها الإرشادات الدولية؛

- ✓ العمل على تطوير ممارسة المصارف الإسلامية لتتمكن من تلبية متطلبات المعايير الدولية.

ويوضح الجدول التالي أهم المعايير الشرعية الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمكيفة مع متطلبات اتفاقية بازل فيما يخص كفاية رأس المال ومخاطر السيولة وكذا اختبارات الضغط.

الجدول رقم 2: المعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمكيفة مع متطلبات اتفاقية بازل

المعيار	المضمون
المعيار رقم 2: كفاية رأس المال	والغرض من هذه الوثيقة وضع مقدمة عامة لمعيار كفاية رأس المال المقترح من مجلس الخدمات المالية الإسلامية للبنوك والمقترحات الواردة في هذه الوثيقة تعتمد بشكل أساسي على وثائق لجنة بازل، إذ يغطي هذا المعيار متطلبات الحد الأدنى لكفاية رأس المال الصادر في ديسمبر2005.
المعيار رقم 7: قضايا خاصة في كفاية رأس المال	بعد إصدار معيار كفاية رأس المال للمؤسسات المالية الإسلامية، وفي ضوء التطورات التي تشهدها الصناعة تسلم مجلس الخدمات المالية الإسلامية تعليقات من المختصين والقائمين على الصناعة فيما يتعلق بمسائل رأس المال غير المشمولة في المعيار الثاني، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الصكوك غير المشمولة في المعيار الثاني، وكذلك الاستثمارات العقارية، وعليه قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإعداد معيار تكميلي ليوفر إرشادات لهذه المسائل في جانفي 2009.
المعيار رقم 12: المبادئ الإرشادية لإدارة مخاطر السيولة	يهدف هذا المعيار إلى تقديم التوجيهات إلى مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في المجالات الرئيسية سيولتها لإدارة مخاطر وكذلك تسهل للسلطات الإشرافية تقييم كفاية إطار إدارة مخاطر السيولة ومستوياتها في مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية.
المعيار رقم 13: المبادئ الإرشادية لاختبارات الضغط	يهدف هذا المعيار إلى استكمال معايير المجلس الحالية والمستقبلية والمبادئ الإرشادية في قطاع البنوك مع محاولة استكمال معايير مراعاة خصوصيات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية فيما يتعلق باختبارات الضغط في قطاع البنوك.
المعيار رقم 15: المعيار المعدل لكفاية رأس	بعد إصدار المعيار الثاني الخاص بمعيار كفاية رأس المال، ونتيجة للأزمة المالية العالمية فإن مجلس الخدمات المالية الإسلامية قد أقر بمراجعة المعيارين الثاني والسابع الصادرين، وكذلك تكوين مجموعة عمل معيار كفاية رأس المال المعدل في ديسمبر 2013.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على المعيار الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

2.3 مبررات تطبيق البنوك الإسلامية لمعايير بازل 3: يمثل تطبيق اتفاقية بازل 3 في البنوك الإسلامية تحدي مهم، حيث يشمل وجوب تحقيق هذه البنوك لحد أدنى لمعدل كفاية رأس المال، وكذا يجب أن يكون لدى البنوك سياسات لإدارة المخاطر المصرفية وأن تكون هناك إستراتيجية لتحسين جودة لرأس المال بحيث يكون رأس المال متسقا مع حجم المخاطر الفعلية التي يواجهها البنك، حيث أن اكتساب البنوك الإسلامية ثقة على المستوى الدولي إثر تأثرها الطفيف بانعكاسات الأزمة المالية لسنة 2008، جعلها ملزمة بالتقييد بما جاءت به اتفاقية بازل 3 كي تكون لها مصداقية على المستوى العالمي، ويمكنها الاستفادة منها لتعزيز قوتها ومكانتها المالية، ومواجهة التحديات المحلية والدولية في إدارة بعض الجوانب المهمة في العمل المصرفي، ومن هذا المنطلق فإن البنوك الإسلامية لن تواجه عوائق كبيرة أمام تطبيقها لمعايير بازل 3 لعدة مبررات منها: **(مفتاح ورحال، ص ص 21، 22)**

- ✓ سجلت البنوك الإسلامية وخاصةً الموجودة منها في البلدان العربية نسبا مرتفعة من كفاية رأس المال في ظل اتفاقية بازل 2 وصلت إلى نسبة 18% بسبب سياسات البنوك المركزية المتشددة تجاهها؛
- ✓ من أسباب الأزمة المالية العالمية 2008 عملية بيع الديون والمتمثلة في المشتقات المالية والتي من أهمها التوريق ومثال عليها مسالة الرهن العقاري والتي أدت إلى انهيار العديد من المؤسسات المالية الدولية، بينما البنوك الإسلامية لا تتعامل بالقروض التجارية وهي شريك مع المستثمر بالربح والخسارة؛
- ✓ اعتمدت معايير بازل 3 اتخاذ نسبتين للوفاء بمتطلبات نسبة السيولة الأولى للمدى القصير وتعرف بنسبة تغطية السيولة بينما الثانية لقياس السيولة البنيوية في المدى المتوسط والطويل، لغرض توفير موارد سيولة ثابتة بينما المعروف عن البنوك الإسلامية بأنها تمتلك فائض سيولة مرتفعة؛
- ✓ كحل للأزمة المالية العالمية 2008 تدخلت العديد من الدول والحكومات لوقف انهيار أنظمتها المصرفية لعدم قدرة رؤوس أموالها في مواجهة الخسائر المالية التي تعرضت لها أنمتها البنكية، بينما لم نجد مثل هذه الحالة في البنوك الإسلامية كونها لا تعتمد على الديون في تدعيم رؤوس أموالها لا بل لا توجد أصلاً كونها تشارك المستثمرين في الربح والخسارة وبالتالي هي ليست مدينة بل شريكة.

3.3 خصوصية مقررات بازل 3 على البنوك الإسلامية

جاءت الإصلاحات التي قامت بها لجنة بازل على الاتفاقية استجابة لظروف استثنائية مر بها الاقتصاد العالمي في الفترة الماضية بهدف تحصين البنوك لمواجهة أزمات مستقبلية، مصممة خصيصا للبنوك التقليدية والملاحظ أن اللجنة في كل مرة تضع فيها هذه القوانين لا تراعي طبيعة نشاط البنوك الإسلامية، وأن هذه الأخيرة مطالبة بالتقيد بهذه المعايير رغم أنها كانت الأقل تضررا بالأزمة المالية العالمية، وفيما يلي نحاول إبراز خصوصية هذه الإصلاحات على البنوك الإسلامية.

بالنسبة لكفاية رأس المال:

أظهرت لجنة بازل أهمية بالغة لرأس المال ليس فقط من خلال طريقة احتساب الملاءة وربطها بطريقة قياس المخاطر كما في السابق، وإنما برفع رأس المال كما وتحسين جودته نوعا، فالنسبة للبنوك الإسلامية يعتبر رأس مالها أعلى جودة من نظيرتها التقليدية كونه يتكون في المقام الأول من الأسهم العادية (حقوق الملكية) ونادرا من الشريحة الثانية، حول هذه النقطة بازل 3 لها تأثير إيجابي واضح في شروط القدرة التنافسية للبنوك الإسلامية، فهي تعد آمنة إلى حد كبير فقد بلغت متطلبات رأس المال الإجمالي من المستوى الأول Tier1 وإجمالي رأس المال 8% و 12% على الترتيب في بعض البنوك الإسلامية، وهي معدلات أعلى من التي وضعتها بازل 3 كهدف للتحقيق في 2019، وفيما يخص هامش الاحتياطي للحفاظ على رأس المال واحتياطي مواجهة التقلبات الدورية فالبنوك الإسلامية مطالبة بالتقيد بها تنفيذا لمقررات بازل 3 مع مراعاة خصوصيتها. **(دريس وصويلحي، 2016، ص 146)**

بالنسبة للسيولة

تعتبر إدارة السيولة بشقيها الفائض والعجز من أبرز التحديات التي تواجه نشاط البنوك الإسلامية وذلك لجملة من الأسباب أهمها طبيعة الأدوات المالية الإسلامية التي يصعب تحويلها إلى سيولة بسرعة وبأقل مخاطرة في ظل غياب أسواق ثانوية لتداول الأدوات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى مشكلة غياب المقرض الأخير، هو قيام البنك المركزي بدور المقرض الأخير في حالة شح السيولة وفقاً لآليات الفائدة في النظام البنكي التقليدي، لكن البنوك الإسلامية لا يمكنها أن تعتمد على الفائدة كما هو معروف وبالتالي فإنها مضطرة للاحتفاظ باحتياطي أعلى من السيولة عما هو عليه في مثيلاتها التقليدية، وبالتالي فان هذا الجزء المحتفظ به سيخسر فرص الاستثمار والمضاربة وما

يمكن أن يتوقع عليه من عوائد (**سميرة**، 2016، ص **341**، **342**)، حيث يبدو جليا عدم تلاؤم إدارة السيولة للبنوك الإسلامية مع المعايير التي توصي بها اتفاقية بازل 3 والتي تتلاءم مع العمل المصرفي التقليدي أكثر، فبالنسبة للوفاء بمتطلبات السيولة (النسب الجديدة LCR وNSFR) فإن البنوك الإسلامية ونظرا لمحدودة استثماراتها قصيرة الأجل وعدم وجود سوق مالية ونقدية إسلامية متطورة سيؤثر على قدرتها بالوفاء بهذه المتطلبات، إضافة إلى أن النسبتين LCR و NSFR ليستا مصممتان للبنوك الإسلامية بل للبنوك التقليدية، فبالنسبة لنسبة تغطية السيولة LCR والمخصصة للمدى القصير فالبنوك الإسلامية تفتقد إلى أدوات مالية قصيرة الأجل تتوافق مع الشريعة الإسلامية للوفاء بهذه النسبة، أما بالنسبة لنسبة صافي التمويل المستقر NSFR والمخصصة للمدى المتوسط والطويل فلا تتوفر البنوك الإسلامية على مطلوبات طويلة الأجل يمكن سحبها في الأجل القصير (harzi, 2012, p14)، وبما أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يدرك جيدا أهمية معايير بازل 3 للسيولة، فقد عمل على إعداد إرشادات بشأن الأدوات الكمية لقياس ومراقبة مخاطر السيولة في المؤسسات المالية الإسلامية وقد أصدر المعيار رقم 12: الذي يتضمن ثلاث وعشرون مبدأ إرشادي في مجال إدارة مخاطر السيولة بهدف تقديم معايير دولية جديدة تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وفي هذا الإطار تم تأسيس المؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة في 2010، بهدف إيجاد التمويل قصير الأجل، كما تهدف إلى دعم التعاون الإقليمي والدولي لوضع بنية تحتية قوية لإدارة السيولة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، حيث تتحصل هذه على الموجودات والممتلكات المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من أعضائها، وتقوم بإنشاء محفظة موجودات لتسهيل إصدار الصكوك أو غيرها امن الأدوات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة، ويتم استخدام هذه المحفظة من قبل المؤسسة لإصدار الصكوك ذات تصنيف ائتماني عالي والتي تسهل إدارة سيولة مؤسسات المالية الإسلامية، وتساهم في إنشاء أسواق نقدية إسلامية تتسم بالحيوية عبر الحدود.(سميرة،2016، ص 341)

- **بالنسبة للرفع المالي**: يعتبر التمويل الإسلامي أقل عرضة للتعامل مع المنتجات التي تعتمد على الرفع المالي بشكل كبير لأن أحكام الشريعة الإسلامية تتطلب أن تكون جميع صور التمويل في المعاملات مرتبطة بالاقتصاد الحقيقي حيث تتم تعبئة الأموال واستثمارها على أساس المشاركة في المخاطر كما أنها لا تتاجر في الديون ولا في المضاربات التي فيها غرر، إلا أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية يرى بضرورة تطبيق متطلبات الرفع المالي لوجود بعض

الممارسات والمعاملات المحدودة التي تجعل البنوك الإسلامية تشترك في معاملات ذات رفع مالي تجعلها مطالبة بتطبيق متطلباته وفق بازل 3 ومن بين هذه المعاملات ما يلي: (المعيار رقم 15لـ IFSB)

- ✓ تقديم ودائع معاملات المرابحة العكسية من أجل تقديم صور الودائع لأجل في السلع التي تعد من إحدى صور الرفع المالي؛
- ✓ التعامل مع المنتجات المهيكلة التي ينتج عنها التزامات تدفق نقدي أو تعهدات مرتبطة بأداء مؤشر محدد بما يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل الأسهم والمؤشرات والسلع؛
- ✓ عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية مثل :مبادلات معدل العائد، مبادلات العملات الأجنبية؛
- ✓ الصكوك القائمة على الموجودات بهيكل تنظيمي لا ترتبط فيه التدفقات النقدية بالموجودات ذات الصلة بما يمثل رفعا ماليا لكل من المنشئين والمصدرين أو أي منهما.

4.3 المزايا التي تحققها اتفاقية بازل 3 للبنوك الإسلامية

رغم وجود بعض العراقيل التي قد تعترض البنوك الإسلامية في تطبيق معايير بازل 3، إلا أن تطبيقها سينعكس بشكل واضح على جودة الأداء الرقابي للبنوك الإسلامية وقدرتها النقدية على الوفاء بالتزاماتها، إضافة إلى جملة من المزايا الأخرى نوجزها فيما يلي: (**طبيبل وبومدين**، مرجع سابق ص ص 119، 120)

- إلزام البنوك الإسلامية بتطبيق معظم القرارات الدولية التي تنظم العمل المصرفي، سيجعلها أكثر قدرة على الانتشار العالمي ويضمن معاملاتها مع البنوك الأجنبية، ويجعلها قابلة لتطبيق كل ما هو جديد في عالم المعايير المصرفية الدولية؛
- إن معايير "بازل3" ستعطي للبنوك الإسلامية حافزاً لتحسين أساليب إدارة المخاطر لديها، حيث تضمن تعزيز الإفصاح العام بمعنى توفير معلومات الكافية والشاملة في الوقت المناسب لكل المهتمين بشؤون القطاع المصرفي الإسلامي.

وأمام هذه المعطيات يمكن القول أن البنوك الإسلامية قادرة على استيعاب متطلبات اتفاقية بازل 3 حتى تؤكد مكانتها في النظام المصرفي العالمي وتستفيد من الميزة التنافسية لها لكسب حصتها من الصناعة المصرفية العالمية حيث إنها تقف على أساس قوي وفلسفة متينة خاصة وأن الاتفاقية المعنية

لتطبيق معايير بازل 3 أعطت مجال من الزمن لغاية 2019 رغم وجود بعض المشاكل والصعوبات التي قد تواجه بعض البنوك الإسلامية خاصةً في الدول النامية في توفير متطلبات السيولة التي أقرتها معايير بازل 3 بسبب صغر حجم رؤوس أموالها والكلفة التمويلية التي ستتحملها وهذا يمثل فرصة مناسبة للصيرفة الإسلامية للنظر بكل جدية إلى اغتنام هذه الفرصة في تحقيق مكاسب تنافسية والاستعداد للتعامل مع الاتفاقية.

4. مصرف الراجحي ومسايرة معايير بازل 3

رغم الاختلافات الموجودة بين البنوك التقليدية والإسلامية، سعت هذه الأخيرة لمسايرة تطبيق البنوك التقليدية للمعايير الدولية المنظمة للعمل البنكي ومنها معايير لجنة بازل، ويعتبر مصرف الراجحي من بين البنوك الإسلامية الكبرى التي تسعى في هذا المجال من أجل اكتساب الإتراف الدولي.

1.4 لمحة تاريخية عن مصرف الراجحي: مصرف الراجحي السعودي أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، بدأ نشاطه عام 1957م ويتمتع بخبرة تمتد لأكثر من 60 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية. وتم افتتاح أول فرع لمصرف للرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957م، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979م، وحصل مصرف الراجحي على اسمه الحالي عام 2006"، ولكن تم تأسيسه في الأصل كشركة صرافة في 1957 ثم تحول عام 1987 إلى مصرف تحت اسم شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، ويعد المصرف شركة سعودية مساهمة مقرها الرياض بالمملكة العربية السعودي ويبلغ رأس ماله 16.25 مليار ريال سعودي (4.3 مليار دولار)، ويعمل فيه أكثر من 10,200 موظفاً. ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من 570 فرعاً وأكثر من 4,794 جهاز صراف آلي و 74,612 أجهزة نقاط بيع، و 233 مركز للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية وهو مدرج في السوق المالية. السعودية تحت الرمز RJHI كما يدير المصرف أصولاً بقيمة 343 مليار ريال سعودي (90 مليار دولار أمريكي) وله فروع خارج المملكة في ماليزيا الأردن الكويت وغيرها (**موقع بنك الراجحي**).

2.4 واقع تطبيق مصرف الراجحي لمعايير بازل 3.:يسعى مصرف الراجحي لتطبيق معايير بازل الدولي من خلال الامتثال أولا لتعليمات مؤسسة النقد السعودي والتي تتماشى أغلب نظمها الاحترازية مع معايير بازل.

معدل كفاية رأس المال

تتمثل أهداف المصرف عند إدارة رأس المال في الالتزام بمتطلبات رأس المال الموضوعة من قبل مؤسسة النقد العربي السعودي والتي تتماشى ومقررات لجنة بازل الدولية، ولهذا يتم مراقبة كفاية رأس المال واستخدام رأس المال النظامي بشكل يومي من قبل إدارة المجموعة، وتتطلب التعليمات الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي من البنوك الاحتفاظ بحد أدنى من رأس المال النظامي، وأن تكون نسبة إجمالي رأس المال النظامي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر تعادل أو تزيد عن 10.5%.

الجدول رقم 03: معدل كفاية رأس المال لراجحي لسنتي 2017 و2018 (ألاف الريالات السعودية)

	2017	2018
مخاطر الائتمان للموجودات المرجحة بالمخاطر	219.687.988	222.309.112
مخاطر العمليات للموجودات المرجحة بالمخاطر	26.832.383	28.94.351
مخاطر السوق للموجودات المرجحة بالمخاطر	4.594.750	4.102.847
إجمالي الركيزة الأولى للموجودات المرجحة بالمخاطر	251.115.121	254.506.301
رأس المال الأساسي (الشريحة الأولى)	55.750.918	48.554.018
رأس المال المساند (الشريحة الثانية)	2.746.100	2.778.864
إجمالي رأس المال الأساسي والمساند	58.497.018	51.332.882
نسبة كفاية رأس المال		
نسبة رأس المال الأساسي(الشريحة الأولى)	22.20%	19.08%
نسبة كفاية رأس المال الإجمالية	23.29%	20.17%

المصدر: القوائم المالية الموحدة، شركة الراجحي المصرفية لاستثمار، 2018، ص 93.

من الملاحظ تجاوز نسبة كفاية رأس المال الحدود المنصوص عليها في اتفاقية بازل الثالثة وهي 10.5 % وأعلى من الحد الأدنى الموضوع من مؤسسة النقد السعودي كما يغطي معدل رأس المال المخاطر الثلاث المنصوص عليها في بنود الاتفاقية مع الالتزام على تقسيم رأس المال إلى شريحتين أساسية ومساندة، وما يفسر انخفاض معدل كفاية رأس المال في سنة 2018 هو الزيادة في الموجودات المرجحة بالمخاطر في مقابل انخفاض في حقوق المساهمين وكذا إجمالي رأس المال بصفة عامة.

نسبة السيولة المطبقة في مصرفة الراجحي

منذ الأزمة العالمية الأخيرة أصبحت السيولة مؤشر احترازي أساسي تهتم به جميع السلطات المحلية وتولي له أهمية كبيرة، وفي هذا المجال أصدرت لجنة بازل في اتفاقيتها الثالثة نسبتي سيولة قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل من أجل تعزيز صلابة البنوك ومساعدتها على ممارسة نشاطاتها بشكل عادي في ظل الأزمات.وفيما يخص مصرف الراجحي، فهو يطبق النسب التي تفرض من قبل مؤسسة النقد السعودية وهي:

- ✓ **نسبة تغطية السيولة**

إن الحد الأدنى المطلوب من مؤسسة النقد العربي السعودي هو 90 % وفي 2019 ستصبح مشابهة لبازل الثالثة التي يجب أن تكون 100%. ويقوم مصرف الراجحي بنشر التقرير المتعلق بالسيولة كل ثلاث أشهر.

ويبين الجدولين رقم 04 و05 تطور نسب تغطية السيولة لسنتي 2017 و2018 على التوالي

الجدول رقم 04: نسبة تغطية السيولة في مصرف الراجحي لسنة 2017 (المبالغ بآلاف الريالات)

السنة	مارس 2017	جوان 2017	سبتمبر 2017	ديسمبر 2017
إجمالي الأصول السائلة ذات الجودة العالية	68.261.257	69.054.360	62.339.114	65.774.629
إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة	31.935.650	34.204.111	34.705.104	33.133.803
نسبة تغطية السيولة	%214	%202	%180	%199

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على تقارير الإفصاح لمصرف الراجحي 2017.

الجدول رقم 05: نسبة تغطية السيولة في مصرف الراجحي لسنة 2018 (بآلاف الريالات)

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على تقارير الإفصاح لمصرف الراجحي 2018.

يتبين لنا من خلال الجدولين ارتفاع نسبة تغطية السيولة في مصرف الراجحي أكثر من الحد

السنة	مارس 2018	جوان 2018	سبتمبر 2018
إجمالي الأصول السائلة ذات الجودة العالية	75.745.675	74.515.615	75.479.798
إجمالي صافي التدفقات النقدية الخارجة	34.512.233	35.828.464	39.827.024
نسبة تغطية السيولة	%219	%208	%190

الأدنى المطلوب، حيث سجل المصرف نسبة تساوي ضعف ما هو مطلوب من قبل مؤسسة

النقد السعودي وكذا بازل3 وهو ما يبين ارتفاع مستوى الأصول السائلة ذات الجودة العالية في البنك، فرغم تذبذبها أحيانا لكنها تبقى تغطي إجمالي التدفقات الخارجية للبنك في مختلف الفترات بما يسمح بتحقيق الحد الأدنى المطلوب.

✓ **نسبة التمويل إلى ودائع العملاء**

تشير هذه النسبة للعلاقة بين الودائع وحجم التمويل في البنك، وحسب مؤسسة النقد السعودي يجب أن لا تتجاوز نسبة التمويل للودائع المصرفية 85 %.

الجدول رقم 06: نسبة التمويل إلى ودائع العملاء في مصرف الراجحي لسنتي 2017 و 2018 (بآلاف الريالات)

السنة	2017	2018
صافي التمويل	233.535.573	234.062.789
إجمالي الودائع	273.056.445	293.909.125
نسبة التمويل إلى ودائع العملاء	%85.5	%79.63

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف الراجحي لسنتي 2017و 2018.

ويبين الجدول رقم 06 احترام البنك لنسبة التمويل للودائع في سنة 2018 بعدما تجاوزت النسبة القانونية في 2017 بحوالي 0.5% لكنها بقت في حدود معقولة، بحيث تبين النسبة تغطية التمويل من خلال الودائع المختلفة لزبائن.

لكن وكوجهة نظر لا يمكن أخذ هذه النسبة بعين الاعتبار لتعويض نسبة التمويل المستقر للجنة بازل، بحكم أن إجمالي الودائع ليست مستقرة فهناك ودائع على المدى القصير وهي غير مستقرة مقارنة بالودائع لأجل والودائع الادخارية، وفي هذا الصدد سيبدأ في تطبيق نسبة التمويل المستقر (نسبة التمويل طويلة الأجل حسب بازل3) ابتداء من 2019 حسب مؤسسة النقد السعودي.

نسبة الرافعة المالية

كان الرفع المالي من أهم أسباب عجز البنوك وإفلاسها في خضم الأزمة الأخيرة في ظل عدم وجود قوانين تحد من استعمال القروض في رفع الأرباح، ويبين الجدولين 7 و8 مستوى الرافعة المالية في مصر الراجحي لسنتي 2017 و2018 على التوالي:

الجدول رقم 07: نسبة الرافعة المالية في مصرف الراجحي لسنة 2018 (بآلاف الريالات)

السنة	مارس 2018	جوان 2018	سبتمبر 2018
الشريحة الأولى	50.440.219	52.790.511	51.975.056
إجمالي التعارضات	362.766.055	360.339.055	369.122.730
نسبة الرافعة المالية	%13.90	%14.65	%14.08

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على تقارير الإفصاح لمصرف الراجحي 2018.

الجدول رقم 08: نسبة الرافعة المالية في مصرف الراجحي لسنة 2017 (المبالغ بآلاف الريالات)

السنة	مارس 2017	جوان 2017	سبتمبر 2017	ديسمبر 2017
الشريحة الأولى	51.430.593	53.605.494	53.376.390	55.750.918
إجمالي التعارضات	348.993.054	356.190.920	348.889.210	354.194.643
نسبة الرافعة المالية	%14.74	%15.05	%15.30	%15.74

المصدر: من إعداد الباحثين بناءً على تقارير الإفصاح لمصرف الراجحي.

من خلال الجدولين يلاحظ الارتفاع الكبير لمعدل الرافعة المالية أكثر من المعدل المعمول به في بازل 3، وهو ما يبرز الارتباط الكبير للبنك ونشاطه التمويلي للاقتصاد، فالبنك ستخدم كثيرا الدين بنسبة تفوق كثيرا الشريحة الأولى لرأس المال.

ويعتبر معيار الرافعة المالية معيار إضافي وتكميلي لمتطلبات رأس المال ويبين حجم رأس المال القائم على أساس المخاطر، بالإضافة إلى أنه يحد من تراكم الدين.

الإفصاح والشفافية

يعتبر الركن الثالث من أهم ركائز اتفاقية بازل والتي تهدف من خلالها لإعطاء مختلف الشركاء الاقتصاديين وجهة نظر عن تلك المؤسسات ووضعها وكذالك من أجل بناء قراراتهم الاستثمارية على أسس صحيحة.

ويمكن القول أن مصرف الراجحي يمتثل إلى حد بعيد بهذه الركيزة بناءا على تقارير الإفصاح المالي المختلفة الموجودة في موقع البنك والتي تشمل الإفصاح عن البيانات المالية وكذا إدارة المخاطر وتغطيتها ومكونات رأس المال ومختلف الأوزان الترجيحية وكذا تدفقات الأصول.

5. الخاتمة

إن التطور الكبير في المالية الإسلامية والتمويل الإسلامي منذ الأزمة العالمية دفع بالبنوك الإسلامية نحو مواصلة طريقها نحو كسب الإعتراف الدولي من خلال الإجتهاد في تطبيق معايير بازل الدولية.

❖ نتائج البحث

من خلال دراستنا هذه توصلنا لمجموعة من النتائج أهمها:

- ✓ لقد ساهم مجلس الخدمات المالية الإسلامية في دعم البنوك الإسلامية من أجل تطبيق معايير بازل 3 من خلال العمل على تطوير ممارسة المصارف الإسلامية لتتمكن من تلبية متطلبات المعايير الدولية من خلال وضع معايير تتوافق وتلك المعمول بها دوليا.
- ✓ إن تطبيق والتزام البنوك الإسلامية بمقررات بازل 3 يزيد من قدرتها التنافسية في محيط يفرض التعامل بكل شفافية لكن بحذر أكبر، كما تعتبر فرصة الحصول على مصداقية أكبر على المستوى الدولي ومن أهم الجوانب التي يمكن للبنوك الإسلامية الاستفادة منها هي الإدارة الرشيدة للسيولة وتعزيز الحوكمة وتطوير سبل إدارة المخاطر.
- ✓ لقد سعى بنك الراجحي لتأكيد وتعزيز المكانة الدولية التي يمتلكها من خلال تطبيق معايير بازل ولو بشكل تدريجي وهذا من شأنه من تعزيز قدرات البنك والرفع من مستواه تدريجيا لتطبيق جميع بنود الاتفاقية مستقبلا **وهو ما يؤكد صحة الفرضية الرئيسية** .

❖ توصيات الدراسة

على ضوء نتائج الدراسة يمكن إعطاء بعض التوصيات يمكن ذكرها كما يلي:

- ✓ ضرورة إلتزام مختلف البنوك الإسلامية وخاصة العربية بزيادة درجة الشفافية ونشر البيانات المالية على مواقعها الرسمية.
- ✓ على السلطات الرقابية والنقدية العمل من أجل تسهيل مهام البنوك الإسلامية في تطبيق معايير بازل من خلال تكييف نظمها الإحترازية بما يتماشى والإتفاقية.

قائمة المراجع:

المراجع بالغة العربية

1. زبير عياش.سناء العايب؛ 2018، **تطبيق إصلاحات بازل 3 في البنوك العربية مع الإشارة إلى البنوك الخليجية (السعودية، الإمارات، البحرين)**، مجلة اقتصاديات شمال لإفريقيا، المجلد 24، العدد 18.
2. طبيبل عبد السلام. بومدين يوسف؛ 2018، **اتفاقية بازل III كآلية لتعزيز الحوكمة في المصارف الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 02، العدد 19.
3. محمد بن بوزيان وآخرون؛ قطر ديسمبر 2011، **البنوك الإسلامية والنظم والمعايير الاحترازية الجديدة :واقع وآفاق تطبيق لمقررات بازل3** ، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي – النمو المستدام والتنمية الإسلامية الشاملة من منور إسلامي –، الدوحة.

4. صادق أحمد عبد الله السبئي؛ 2016 ، **إمكانية تلبية المصارف الإسلامية لمتطلبات اتفاقيات بازل 3: دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السعودية**، مجلة أماراباك الصادرة عن الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد السابع، العدد الحادي والعشرون.

5. بريش عبد القادر؛ فيفري 2013، **إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات بازل 1و2، ومتطلبات تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي العالمي ما بعد الأزمة المالية العالمية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد التاسع والعشرون.

6. حياة نجار؛ 2013، **اتفاقية بازل 3 وأثارها المحتملة على النظام المصرفي الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية، وعلوم التسيير، جامعة جيجل، العدد13.

7. www.ifsb.org ، تاريخ الاطلاع 10 أوث 2019.

8. مفتاح صالح، رحال فاطمة ؛ 9-10 سبتمبر 2013، **تأثير مقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الإسلامي**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي: النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، اسطنبول، تركيا.

9. دريس رشيد.، صويلحي نور الدين؛ 2016، **واقع تطبيق معايير بازل 03 على البنوك الإسلامية بعد الأزمة المالية العالمية 2008**، مجلة المجتهد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست، العدد العاشر، ديسمبر 2016.

10. حسيبة سميرة؛ 2016، **الإصلاحات المالية المعاصرة ودور الصيرفة الإسلامية**، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الاقتصاد والإدارة، تخصص بنوك إسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة.

11. المعيار رقم 15: المعيار المعدل لكافية رأس؛ ديسمبر 2013، www.ifsb.org ، تاريخ الاطلاع 11 أوث 2019.

12. الموقع الرسمي لبنك الراجحي https://www.alrajhibank.com.sa/ar/investor-relations/about-us/pages/default.aspx

المراجع باللغة الفرنسية

13. Centre d'analyse stratégique, janvier 2011, **Réforme financière de Bâle III :chemin parcouru et enjeux futures**, France , n :209.

المراجع باللغة الإنجليزية

14. adel harzi; **the impact of basel III on islamic banks: A theoretical study and comparison with conentional banks**, 2012, Paper presented first time at the research chair "ethics and financial norms" of University Paris 1 La Sorbonne and the King Abdul University (Jeddah).